

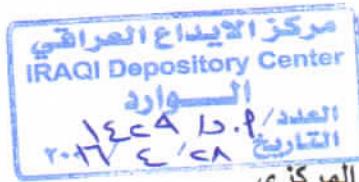


العدد :

٨٩٢

التاريخ :

٢٠١٤/٤/٢٤



محضر ورشة عمل سوق العراق للأوراق المالية

لمناسبة الذكرى السنوية السابعة لاستخدام انظمة التداول الالكتروني والادعاء المركزي

"دور التداول الالكتروني وقواعد سوق العراق للأوراق المالية في تنشيط الاستثمار"

بغداد - 23 نيسان 2016 في فندق بغداد

لمناسبة الذكرى السنوية السابعة لاستخدام انظمة التداول الالكتروني والادعاء المركزي من شركة NASDAQ وانطلاقها في 19 نيسان 2009 ، نظم سوق العراق للأوراق المالية ورشة عمل "دور التداول الالكتروني وقواعد سوق العراق للأوراق المالية في تنشيط الاستثمار" ومعرض منتجات الشركات المساهمة المدرجة يوم السبت 23 نيسان 2016 في فندق بغداد.

محاور ورشة العمل :

- الرؤية الاقتصادية ومقترنات تطوير سوق راس المال في العراق .
- التطور التكنولوجي وخطط التطوير المستقبلية على الانظمة الالكترونية في سوق العراق للأوراق المالية .
- القطاع المصرفي العراقي واستراتيجية الاصلاح 2016-2020 .
- رؤية المستثمرين ومساهمي الشركات المساهمة .

المشاركون في ورشة العمل :

- شارك في ورشة العمل مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية والتكنولوجية اهمها:
- 1- البنك المركزي العراقي
 - 2- هيئة الاوراق المالية
 - 3- اساتذة الجامعات العراقية – الكليات المتخصصة بالمالية والمصارف والاستثمار .
 - 4- المدراء المفوضين لعدد من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق
 - 5- المدراء المفوضين لعدد من شركات الوساطة بالأوراق المالية
 - 6- المساهمين والمستثمرين بالأوراق المالية
 - 7- شركات عربية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات وادارة النظم الالكترونية في الاسواق المالية
 - 8- وسائل الاعلام العراقية .
 - 9- رئيس واعضاء مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية وادارة سوق العراق.

كما هي موثقة في الملحق .

توصيات ورشة العمل :

يعتمد تنظيم قطاع الاعمال على تنمية الموارد غير الحكومية وتنوع مجالات الاستثمار وحركة انتقال راس المال والضمادات التي تحمي راس المال الوطني والاجنبي - مع مراعاة تنفيذ قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

يحتاج سوق راس المال الى توسيع القدرات القانونية المنظمة للأعمال والتي يعد اهمها:-

- 1- الاستخدام الواسع للأنظمة الالكترونية في سوق العراق للأوراق المالية واطلاق التداول عن بعد للمستثمرين وفق خططه المععلنة بعد نجاح تجربة التداول عن بعد لشركات الوساطة طيلة سبعة سنوات مضت .
- 2- ضرورة اصدار قانون سوق راس المال في العراق الذي انجزت مسودته منذ عام 2008 من قبل خبراء سوق المال باللغتين العربية والإنكليزية مع المجموعة الكاملة للتعليمات والقواعد المشتقة منه. المنشور على الموقع الالكتروني لسوق العراق.
- 3- استمرار التعاون بين البنك المركزي العراقي وهيئة الاوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية والعمل على تنوع الادوات المالية في الاستثمار خصوصاً السندات ، واصدار تعليمات السندات وتعليمات ادارة المحافظ الاستثمارية.
- 4- عدم الاعتماد على زيادة رؤوس اموال الشركات المساهمة كمصدر للتمويل خصوصاً في الشركات المصرية ، والالتزام بتقديم دراسة الجدوى الاقتصادية عند زيادة رؤوس الاموال للشركات التي تحتاج فعلاً لزيادة رؤوس اموالها لغرض تطوير خطوطها الانتاجية والفنية .
- 5- حد المصادر على تقديم خدمة الحافظ الامين Custodian Bank للمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.
- 6- العمل على اصدار قواعد حوكمة الشركات المساهمة اعتماداً على مبادئ الافصاح والشفافية . وتنظيم ورشة عمل بالمشروع المقدم من هيئة الاوراق المالية عنها.
- 7- دعم البنك المركزي العراقي ودوره في حماية اموال المودعين في المصادر العراقية والاسراع في تأسيس مؤسسة ضمان الوداع لحماية المدخرات الوطنية وجذبها للابداع في المصادر .
- 8- اصدار قواعد ادراج الاوراق المالية للشركات الاجنبية المؤسسة في الخارج وقواعد ادراج اسهم فروع هذه الشركات وان تكون من ضمن الشروط للحصول على تعاقدات لتنفيذ مشروعات في العراق.
- 9- تطوير قانون الشركات باصدار قواعد الطرح العام (IPO) Initial Public Offering وتطویر البيانات الضرورية عند تسويق الشركة الجديدة للاسهم او الشركات القائمة عند زيادة رؤوس اموالها اعتماداً على قيمتها السوقية او العادلة وليس على اساس قيمتها الاسمية.
- 10- التوصية الى الشركات المساهمة بتوزيع الارباح السنوية من الفائض القابل للتوزيع وزيادة نسبة مفصول الارباح للمساهمين لجذب الاستثمار بالأوراق المالية .

-11 الاهتمام بالافصاح المبكر للبيانات السنوية للشركات المساهمة بمراقبة ومتابعة ديوان الرقابة المالية ومراقبى الحسابات (الافصاح خلال الشهر الاول من نهاية كل سنة مالية) ودعم الشركات التي تلتزم بهذا المعيار ، وفي المقابل محاسبة ادارات الشركات التي تخلف في الالتزام في الافصاح السنوي خلال المدة القانونية البالغة (150) يوم من نهاية كل سنة مالية وعدم فرض الغرامات على الشركة او ايقاف تداول اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية لان في ذلك اضرار لمصالح المساهمين .

-12 تعديل قانون الشركات بالزام عضو المجلس الذي يتم انتخابه بان لا تقل نسبة مساهمته في الشركة التي يمثلها عن (0.05) من راسمال الشركة ليكون حريصا على حقوق الشركة .

-13 اعتماد قيمة سعر سهم الشركة المصرفية في سوق الاوراق المالية كمعيار لقبول مشاركتها في عمليات التحويل الخارجي ومزاد العملات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي ، لأن سعر السهم هو انعكاس لادانها ومركزها المالي .

-14 التوصية بالدراسة الفنية لامكانية وضع اليدين للتغير السعري ارتفاعا وانخفاضا

أ- التغير السعري ارتفاعا وانخفاضا في السوق (10%) من سعر الاغلاق السابق للسهم .

ب- التغير السعري على اسهم الشركات (20%) من سعر الاغلاق السابق للاسهم التي قيمتها اقل من (0.500) دينار .

من اجل تنشيط التداول على الاسهم خصوصا وان فرق التغير يكون قليلا عند انخفاض السعر .

في نهاية ورشة العمل شكر مجلس المحافظين جميع المشاركين والحاضرين لورشة العمل ووسائل الاعلام ، ودعا الى التعاون المستمر والفعال بين البنك المركزي العراقي وهيئة الاوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات وسوق العراق للاوراق المالية من اجل تطوير سوق راس المال في العراق.

طه احمد عبد السلام

المدير التنفيذي

نسخة منه :
- معالي محافظ البنك المركزي العراقي ، مع التقدير يجهودكم ودوركم الايجابي لتطوير سوق راس المال في العراق ... مع التقدير .

- الدكتور رئيس هيئة الاوراق المالية للتفضل بالاطلاع ونثمن دوركم في تنشيط الاستثمار في سوق راس المال في العراق ... مع التقدير .

- السادة رئيس واعضاء مجلس المحافظين لغرض اقرار وتنظيم تنفيذ التوصيات مع التقدير .

السادة المدراء المفوضين للشركات المساهمة المدرجة وشركات الوساطة بالاوراق المالية سيكون لجهودكم في تنشيط الاستثمار وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين دور مهم في دعم سوق راس المال في العراق ... مع التقدير .

- لوحة الاعلانات والموقع الالكتروني لسوق العراق للاوراق المالية ومركز الابداع

